مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد الثلاثون، ديسمبر 2017

* *

أثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات منح التمويل المصرفي

دراسة ميدانية للمصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الاوراق المالية

د . أشرف سالم عبد الكافي• د . علـــي مفتاح التائب•

الملخص

تهدف الدراسة الى التعرف على المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية و مدى أهميتها في اتخاذ القرارات لمنح التمويل في المصارف التجارية الليبية والمدرجة بسوق الاوراق المالية وكذلك دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل ، وبيان اهمية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيدها، وذلك من خلال تحديد العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي ، وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي ، وتم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية أهمها المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي واختبار T-test لاختبار الفرضيات عند مستوى معنوية 5% .

• – أستاذ مساعد – جامعة سرت/ كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة:
abo.abo73@su.edu.ly

• – محاضر – جامعة سرت/ كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة:
ali_8084@yahoo.com

وقد خلصت الدراسة الى أن المصارف التجارية الليبية لا تهتم بطلب تقديم قائمة التدفقات النقدية من العملاء عند اتخاذ قرار منح التمويل ، كما يوجد قصور في فهم المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية. وأن شروط منح التمويل في المصارف التجارية الليبية لا يعتمد على تقديم بيانات عن موقف السيولة لدى العميل وجودة ارباحه. كما تبين أن هنالك علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل . بالإضافة الى وجود علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وفاعلية قرار منح التمويل .

الكلمات المفتاحية : *قائمة التدفقات النقدية – قرار التمويل – المصارف التجارية*

المقدمة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية احدى القوائم المالية الرئيسية التي تهدف الى معرفة وقدرة العملاء على تلبية احتياجاتهم من النقدية واوجه استخدامها حيث ان هذه القائمة تعتبر من اهم مقومات نجاح السياسات المالية المتبعة في الشركات والتي تؤدي الى سلامة المركز المالي لهذه الشركات .

ان الاهتمام الواسع بقائمة التدفقات النقدية يعود الى ان هذه القائمة توفر معلومات ليست متوفرة في القوائم المالية الاخرى ، ولها تأثير مباشر على اتخاذ قرارات التمويل في القطاع المصرفي ، حيث ان معلومات قائمة التدفقات النقدية توفر مؤشرات تسهم بشكل أساسي في ابراز مواطن القوة والضعف لسيولة العملاء طالبي التمويل .

مشكلة الدراسة :

بصورة عامة تتفاوت نسبة اعتماد المصارف التجارية الليبية على قائمة التدفقات النقدية التي يقدمها العملاء طالبي التمويل في اتخاذ قرار منح

التمويل، بل إن بعضها يتجاهل اهمية هذه القائمة لعدم ثقته بها ، او عدم ادراك وفهم لمحتواها ، والبعض الآخر يطلب هذه القائمة ويتعامل معها ولكن دون فحص وتحليل من أجل استخراج بعض المؤشرات المالية التي تعكس قدرة العميل على السداد.

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية :

1. هل تهتم المصارف التجارية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ قرارات منح التمويل ؟
2. هل تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في تحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي ؟
3. هل تساعد معلومات قائمة التدفقات النقدية في فاعلية قرار منح التمويل المصرفي ؟

اهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1. التعرف على المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية و مدى أهميتها في اتخاذ القرارات لمنح التمويل في المصارف التجارية الليبية .
2. لفت انتباه المصارف التجارية الليبية الى اهمية الحصول على قائمة التدفقات النقدية من العملاء طالبي التمويل ، وما تحويه من معلومات اضافية عن الوضع المالي للعميل طالب التمويل .
3. دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل ، وبيان اهمية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيدها .

اهمية الدراسة :

أن صحة أي قرار يعتمد اعتمادًا أساسيًا على مدى توافر البيانات التي تستخدم في اتخاذه ووضوحها ودقتها ، وتهتم هذه الدراسة بتوضيح أهمية

المعلومات التي توضحها قائمة التدفقات النقدية وما تحويها من معلومات جديدة ليست متوفرة في القوائم المالية الاخرى (قائمة الدخل – قائمة المركز المالي) فهي تعكس مدى جودة الارباح المتحققة مما يشير الى اظهار اهمية هذه القائمة بالنسبة للعميل طالب التمويل والتي تساعد المصارف التجارية الليبية على تقييم الوضع المالي للعملاء عند اتخاذ قرارات منح التمويل لتفادي مشكلات تعثر سداد ديونهم .

فرضيات الدراسة :

تقوم الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

1. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين اهتمام المصارف التجارية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها و اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي .
2. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي.
3. هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي .

منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بالدراسة، والمنهج الاستنباطي الذي يعتمد على التفكير المنطقي في تحديد ابعاد المشكلة وصياغة الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لإثبات مدى صحة الفرضيات ، والتحليل الوصفي من خلال البرامج الاحصائية spss لتحليل استمارة الاستبانة ومن خلال اخضاع هذه الدراسة للاختبارات التالية :

- الاساليب الاحصائية الوصفية Descriptive statistic .
- اختبار one sample teste لدلالة الفروض الاحصائية .

حدود الدراسة :

أ. الحدود المكانية : اختارت الدراسة المصارف التجارية الليبية المدرجة في سوق الاوراق المالية الليبي.

ب. الحدود الزمانية : بيانات الدراسة جمعت في العام 2016م .

ج . الحدود البشرية : العاملين بالمصارف التجارية الليبية .

الدراسات السابقة :

1/ دراسة عبدالمجيد 2016م: " مقاييس الاداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الائتمان المصرفي"

هدفت الدراسة الى التعرف على مدى تأثير مقاييس أداء الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية في قرارات منح الائتمان المصرفي، وكذلك التعرف على مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ومدى اسهامها في اتخاذ القرارات الائتمانية، وتكونت عينة الدراسة من خمسة بنوك تجارية في السودان، وقد توصلت هذه الدراسة الى نتائج من اهمها أن الاعتماد على معلومات مقاييس الأداء المالي لقائمة التدفقات النقدية يضمن سلامة القرارات الائتمانية، يوفر مؤشر تغطية النقدية معلومات عن جودة ربحية المنشأة، انخفاض مؤشر النقدية التشغيلية يؤثر على سلامة القرارات الائتمانية، انخفاض مؤشر القوة الايرادية لأنشطة الاستثمار يؤثر على كفاءة القرارات الائتمانية، يعد كفاية رأس المال عاملاً جوهرياً في اتخاذ قرارات منح الائتمان.

2/ دراسة جمام، دباش 2015م: " أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية– دراسة حالة البنوك التجارية بولاية جيجل الجزائرية"

هدفت الدراسة الى بيان أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية بالبنوك التجارية بولاية جيجل، وتكونت عينة الدراسة من سبعة بنوك تجارية، استخدمت الاستبانة لجمع البيانات وتحليلها بواسطة مجموعة من المؤشرات

الاحصائية وقد توصلت الدراسة الى اهم النتائج منها، أن هناك أثر ايجابي بين قائمة التدفقات النقدية واتخاذ القرارات سواء التمويلية او الاستثمارية او المالية.

3/ دراسة بابكر 2014م: " جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية"

هدفت الدراسة إلى عملية التنبؤ وفق أساليب إحصائية وعمليات التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية للمساعدة في الحصول على نتائج جمة مستقاه من إصدار قائمة تدفقات نقدية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها، والاستخدام للأسس النقدية لتحقيق مصداقية القوائم المالية، اختيار أفضل الأساليب الإحصائية لعملية التخطيط والتقييم للتدفقات النقدية المستقبلية والتقليل من تعثر المشاريع خلال فترة عملها وتضمنت عينة الدراسة المصارف العاملة في السودان. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يؤثر في مدى كفاية هيكل التمويل ، تحليل مؤشرات قائمة التدفقات النقدية يسهم في الحد من مخاطر الفشل المالي ، تؤثر معلومات قائمة التدفقات النقدية على فاعلية القرارات الاستثمارية، معلومات قائمة التدفقات النقدية تؤثر على فاعلية القرارات التمويلية ، معلومات قائمة التدفقات النقدية تسهم في تقليل المخاطر المالية.

4/ دراسة احمد 2013م: " قياس اثر الافصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية على عوائد الاسهم المتداولة في سوق الاسهم السعودي"

هدفت الدراسة الى اختبار العلاقة بين التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية (الزيادة والنقص في التدفقات النقدية خلال الفترة ورصيد النقدية في نهاية العام) وبين عوائد الاسهم مع اجراء التطبيق على البنوك المقيدة اسهمها في السوق السعودية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، انه رغم اهمية قائمة التدفقات النقدية في مجال الافصاح المحاسبي الا ان نتائج الدراسة تؤكد على انه لا يمكن الاعتماد عليها بمفردها

في عمليات التحليل واتخاذ القرارات ، وانه لابد ان تستخدم الى جانب القوائم المالية الاخرى والايضاحات المتممة لهذه القوائم . وجاءت التوصية بضرورة إيلاء قائمة التدفقات النقدية أهمية أكثر وتوجيه مستخدمي القوائم المالية إلى فهمها وتحليلها كونها توفر معلومات مالية خالية من التضليل

5/ دراسة خليل 2012م: " تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي ، للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية دراسة تحليلية انتقادية "

هدفت الدراسة الى معرفة ايجابيات استخدام قائمة التدفقات النقدية في محاولة لتطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات يجمع بين النسب المالية والمؤشرات النقدية وغير المالية التي تعكس المتغيرات الداخلية والخارجية للمؤسسة خاصة في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية وتضمنت عينة الدراسة المصارف التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية . توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ، ان استخدام قائمة التدفقات النقدية يفيد في زيادة جودة المعلومات المحاسبية لمتخذي قرارات منح الائتمان ، وان معظم الدراسات السابقة الخاصة بالتنبؤ المالي للمؤسسات اعتمدت على المؤشرات المحاسبية المتعارف عليها المعدة على اساس الاستحقاق، وانه مع زيادة المخاطر وتداعيات الازمة المالية العالمية تعرضت هذه المؤسسات للإفلاس ،. وجاءت التوصية بزيادة الاهتمام بالمعلومات المحاسبية الخاصة بالتدفقات النقدية .

6/ دراسة على 2009م " تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي"

هدفت الدراسة إلى ابراز دور تحليل قائمة التدفقات النقدية المنشورة من خلال المؤشرات التي توضح مواطن الضعف والخلل في الأداء المالي، توضيح وإظهار طرق التحليل المالي المختلفة وأساليبه وأدواته ومحدداته ، بيان أهمية

قائمة التدفقات النقدية المستخدمة في التحليل المالي وأوجه القصور بها، ومدى الاستفادة منها وحدود استخداماتها ، وتضمنت عينة الدراسة مصرف ادرمان الوطني في السودان. وصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها : إن معظم الشركات لا تقوم بتقديم قائمة التدفقات النقدية عند طلب منح الائتمان المصرفي ، تعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية الأخرى المركز المالي ، الدخل عند منح الائتمان المصرفي بدلاً من قائمة التدفقات النقدية ، إن معظم الشركات تقوم بإعداد أكثر من قائمة ماليه الأمر الذي يجعل التحليل المالي لقائمة التدفقات النقدية في مثل هذه الأحوال لا يؤدي إلى تحقيق الهدف المطلوب . قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها : على موظفي قسم الاستثمار بالمصارف الزام الشركات بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات منح الائتمان المصرفي على مجلس تنظيم المحاسبة والمراجعة بالسودان ، على إدارات المصارف مراعاة اعتماد التحليل المالي أساساً لمنح التمويل المصرفي بدلاً من الاعتماد على الضمانات والثقة .

7/ دراسة دحدوح 2008م: " دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية"

هدفت الدراسة إلى معرفة آراء مجموعة من المهتمين في مجال المحاسبة عن أهمية المعلومات التي تقدمها قائمة التدفقات النقدية في المساعدة باتخاذ العديد من القرارات ، بيان أثر طرائق إعداد قائمة التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة وغير المباشرة) في ملاءمة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة في اتخاذ القرارات الاقتصادية . وضمت عينة الدراسة مجموعة من اساتذة المحاسبة والدراسات العليا في جامعة دمشق ، وقد خلصت الدراسة إلى : أن قائمة التدفقات النقدية مناسبة لاتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية ومنها تحليل مخاطر الائتمان المصرفي ، وتفضل الطريقة المباشرة المستخدمة في إعدادها على الطريقة غير المباشرة نظرًا لما تقدمها من معلومات تفيد أكثر في

اتخاذ قرارات في العديد من الجوانب لا تقدمها الطريقة غير المباشرة. وجاءت التوصيات بضرورة قيام شركات القطاع العام والخاص في سورية بإعداد قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى قيام الشركات باستخدام الطريقة المباشرة في إعداد هذه القائمة لما تتمتع به من خصائص ولما تقدمه من إفصاح.

8/ دراسة : الباقوري 2006 " مدى كفاية الافصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منه من قبل مصرف ليبيا المركزي"

هدفت الى معرفة درجة استفادة مصرف ليبيا المركزي من الافصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية . خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج منها ، ان معظم المصارف التجارية الليبية لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية ويعود سبب ذلك لعدم المعرفة بكيفية اعدادها ، كما لا تقوم بالإفصاح عن مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطتها خارج الميزانية المتمثلة في الاعتمادات المستندية ، وخطابات الضمان ، دون الاخذ في الاعتبار بالالتزامات محتملة الدفع والتي تتطلب من المصارف معرفة تأثيرها على وضع السيولة. وجاءت التوصيات بضرورة الافصاح عن قائمة التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة او غير المباشرة ، بحيث تحدد هذه القائمة مدى قدرة المصارف للحصول على السيولة من خلال انشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وهو ما يساعد المصارف في اعداد موازنة التدفقات النقدية المستقبلية بدقة واستخراج نسب مؤشرات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

9/ دراسة شقلوف 2002م : " مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية"

هدفت الى تسليط الضوء على تطبيق احد عناصر الشفافية "الافصاح" الذي اصبح احد عناصر معايير المحاسبة في عرض القوائم المالية من قبل المصارف التجارية ، بالإضافة الى تقييم درجة واساليب الافصاح كما تظهرها القوائم المالية من قبل المصارف التجارية في البيئة الليبية ومدي توافق كل منها مع المتطلبات المختلفة للمعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة . من اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة : تقوم المصارف التجارية الليبية بإفصاح مقبول في البيانات والمعلومات التي بالتقارير المالية السنوية حيث تعطي صورة واضحة لحد ما عن الاوضاع المالية للمصارف من حيث مؤشر السيولة والربحية والمخاطر . لا تقوم معظم المصارف التجارية بإعداد قائمة التدفقات النقدية . عدم قيام المصارف التجارية الليبية بالإفصاح عن مخاطر الائتمان ، وخطابات الضمان ، والضمانات المقبولة والمرهونة لمنح الائتمان. عدم قيام المصارف التجارية الليبية بالإفصاح عن سياسة ادارة الديون المتعثرة وسياسة تكوين مخصص الديون المشكوك فيها .

يتضح من العرض السابق ان الدراسات والبحوث التي تناولت معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها في اتخاذ القرارات سواء الاستثمارية أو التمويلية

ما يلي :

1. اجريت الدراسات في فترات زمنية مختلفة ما بين 2002 –2016م ، وفي بيئات مصرفية مختلفة (ليبيا، السودان، مصر، سوريا، الجزائر) ما يدل على تزايد الاهتمام بدور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات.
2. اشتركت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في المنهجية، بالإضافة الى استخدام عدة اساليب احصائية لاختبار صحة الفرضيات

من بينها : المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري ، One sample test ، كما اتفقت مع بعضها في استخدام ورقة الاستبانة كأداة للدراسة .

3. تميزت الدراسة الحالية بالتركيز على المصارف التجارية في البيئة الليبية المدرجة بسوق الاوراق المالية حيث هدفت الى التعرف على المعلومات التي تحتويها قائمة التدفقات النقدية و مدى أهميتها في اتخاذ قرارات منح التمويل كذلك دراسة وتحليل عملية اتخاذ قرارات التمويل ، وبيان اهمية استخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية في ترشيدها.

الاطار النظري للدراسة

1.قائمة التدفقات النقدية

من الممكن ان نصف قائمة التدفقات النقدية بأنها دورة تساهم في استعمال النقد في الاعمال لاكتساب الموارد التي تحقق النجاح في الانشطة والخدمات المنتجة لتقديمها للزبائن ومن ثم تجميع دفعاتهم المستلمة لتكون الموارد جاهزة للاستثمار في مصادر جديدة ثم تتكرر الدورة (Guide to late payment legistation,2009:6) من هنا يمكن القول بأن الهدف الرئيسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير المعلومات عن المقبوضات والمدفوعات النقدية للوحدات الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية أي انها تساعد المستثمرين والدائنون وغيرهم من مستخدمي المعلومات المحاسبية في تقويم قدرة الوحدة الاقتصادية على تدبير النقدية الكافية في الاجل القصير والأجل الطويل. (ميجز وآخرون، 2006، ص731)

1.1 أهمية قائمة التدفقات النقدية

مع تزايد الدراسات والبحوث حول أهمية قائمة التدفقات النقدية التي اثبتت ان نتيجة النشاط لا تكفي كمؤشر لاستمرارية الوحدة الاقتصادية وقدرتها على تسديد التزاماتها، لان هناك بعض الوحدات الاقتصادية لم تستطع تسديد

التزاماتها بسبب المشاكل النقدية بالرغم من تحقيقها ارباح جيدة، وبمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية بالاتي.(احمد ومطر ، 2008، ص16)

- ترتبط بتقييم الاستثمارات في سوق رأس المال، إذ تؤثر قدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق تدفقات نقدية ملائمة في قدرتها على سداد التوزيعات والفوائد، ومن ثم في القيمة السوقية للاستثمارات.
- وتتعلق بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، إذ تقدم قائمة التدفقات النقدية معلومات ملائمة وجوهرية لكل من المستثمرين والدائنين والمقرضين تمكنهم من تقييم مقدرة المنشأة في تحقيق تدفق نقدي إيجابي في المستقبل. (FASB, Statement of Cash Flows, No 95.)
- تتعلق بالتنبؤ بالفشل المالي، تزايد الطلب على معلومات التدفقات النقدية في السنوات الأخيرة بسبب تزايد حالات الإعسار المالي والإفلاس، خصوصًا بعد أن أوضحت عدة دراسات ميدانية أنه كان بالإمكان من خلال تحليل معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات الإعسار والإفلاس التي لحقت ببعض المنشآت.

(J.A. Largay and C.P. Stic Kney 1980, PP.50-54)

2.1 أهداف قائمة التدفقات النقدية

تهدف قائمة التدفقات النقدية الى تقديم معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة مبوبة حسب الانشطة الرئيسية (تشغيل- استثمار- تمويل) عن فترة محاسبية، وان هذه المعلومات يجب ان تساعد المستخدمين على الآتي:-

- تقدير قدرة الشركة على تحقيق صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

- تقدير قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها وحاجتها للتمويل الخارجي ودفع التوزيعات.
- فهم الاختلاف بين صافي دخل الشركة وصافي تدفقها النقدي.
- تحديد التأثيرات على المركز المالي للشركة الناتجة عن العمليات الاستثمارية والعمليات التمويلية.(الحصادي، 2005، ص ص 342-343)

3.1 مصادر بيانات قائمة التدفقات النقدية

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية من عدة مصادر هي:-

●الميزانية العمومية المقارنة، والتي يتم من خلالها تحديد التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية، وذلك بمقارنة أرصدة هذه البنود من عام لآخر.

●قائمة الدخل الجارية، والتي يتم من خلالها تحديد النقدية المتحققة من العمليات التشغيلية والمستخدمة فيها.

●معلومات مقدمة من دفتر الاستاذ العام، والتي تفيد في تقديم معلومات تساعد في تحديد المبالغ النقدية التي تم تقديمها أو استخدامها خلال الفترة المالية.(نور وآخرون، 2005، ص284)

4.1 تبويب قائمة التدفقات النقدية

يمكن تبويب قائمة التدفقات النقدية في ثلاثة انشطة كالتالي:-

●**التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التشغيلية:-** وتتمثل في التدفقات النقدية التي تدخل في تحديد صافي الربح حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع سلع وخدمات، التدفقات الناتجة عن سداد مبالغ للموردين، أجور عمال، الضرائب، وغيرها.

● **التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة الاستثمارية:-** وتتمثل في التدفقات الناتجة عموما عن الاصول طويلة الاجل حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع العقارات والمعدات، تحصيل مبالغ من بيع ديون، التدفقات الناتجة عن شراء آلات وعقارات، شراء سندات وخلافها.

● **التدفقات النقدية الناتجة عن الانشطة التمويلية:-** وتتمثل في التدفقات الناتجة عن بنود الالتزامات وحقوق الملكية حيث تتضمن التدفقات الناتجة عن بيع أسهم ملكية، التدفقات الناتجة عن بيع حصص أرباح للمساهمين أو شراء أسهم خزينة وخلافه.(نور وآخرون، 2005، ص282)

ويرى الباحثان أن تبويب عناصر النقدية لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية ينبغي أن يراعي النقاط التالية:-

-يجب أن يوفر تبويب التدفقات النقدية قاعدة بيانات تعكس ارتباط التدفقات النقدية بالأنشطة الرئيسية للوحدة الاقتصادية.

-يجب أن يتماشى أساس التصنيف وطبيعة الأنشطة والمهام وعلاقتها بالأهداف المرحلية والنهائية للوحدة الاقتصادية، حتى يكون التبويب على درجة عالية من حيث صدق تمثيله للظواهر المراد قياسها .وبذلك تتوافر الثقة في جدوى المعلومات المتولدة عن التبويب وفعاليتها.

-يجب أن يوفر التبويب مؤشرًا جيدًا للعلاقات المتبادلة بين عناصر قائمة التدفقات النقدية بحيث يسهل على مستخدمي معلومات هذه القائمة فهم وإدراك الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفق النقدي الناتج عن العمليات.

-الأخذ بالاتجاه النفعي، إذ يتم تبويب التدفقات على الأنشطة الاقتصادية الثلاثة(التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) بما يؤدي إلى تلبية احتياجات كل من المستثمرين والمقرضين من معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار وقرارات الائتمان، وذلك شريطة أن تظل الخصائص التي على أساسها تم

التبويب ثابتة دون تعديل، وإذا تم الخروج عنها فإنه ينبغي الإفصاح الإضافي عن سبب هذا الخروج

5.1 طرق اعداد قائمة التدفقات النقدية

هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية وهما:-

-الطريقة المباشرة

-الطريقة غير المباشرة

ويرتكز الاختلاف بين الطريقتين في كيفية احتساب التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية، ففي حين تعتمد الطريقة المباشرة على تحديد الايرادات والمصروفات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية بشكل مباشر، تعتمد الطريقة غير المباشرة على تسوية الدخل المحاسبي والتعامل مع التغيرات في مكونات رأس المال العامل لتعكس أثرها على الدخل المعد على أساس الاستحقاق للوصول الى الدخل النقدي من الانشطة التشغيلية.(الحصادي، 2005، ص354)

وعلى الرغم من الخصائص التي تمتاز بها كل طريقة فإن استقراء الإصدارات المهنية التي تناولت قائمة التدفقات النقدية وأهمها: المعيار الأمريكي رقم 95) (والدولي رقم (7) أوصت باستخدام الطريقة المباشرة لما توفرها من معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية وكذلك الإفصاح عن المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة لكل عنصر من عناصر الأنشطة التشغيلية، إلا أنها أجازت استخدام الطريقة غير المباشرة في حال كانت التكاليف التي تتحملها الشركات تزيد على منفعة المعلومات التي توفرها الطريقة المباشرة.

وتعدُّ قائمة التدفق النقدي بالاعتماد على المعيار المحاسبي الدولي رقم(7) وذلك وفق النموذج الآتي : (المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، 2006 ، ص 779)

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة

البيـــــان	جـــزئي	كـــــلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
النقدية المقبوضة من العملاء	XX	
النقدية المدفوعة للموردين	(XX)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية		XXX
التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية		
نقدية محصلة من بيع الاراضي	XX	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الاجل	XX	
النقدية المدفوعة لشراء آلات ومعدات	(XX)	
النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الاجل	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الانشطة الاستثمارية		XXX
التدفق النقدي من الانشطة التمويلية		
نقدية محصلة من إصدار أسهم	XX	
نقدية محصلة من إقراض طويل الأجل	XX	
توزيعات أرباح نقدية	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الانشطة التمويلية		XXX
صافي التدفق النقدي خلال العام		XXX
يضاف: رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		XXX
رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة		XXX

وعند استخدام الطريقة غير المباشرة، وحسب المعيار المحاسبي الدولي رقم7 ، يمكن إعدادها وفق النموذج الآتي:(المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2006 ، ص780)

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة

البيـــــان	جـــزئي	كـــــلي
صافي الربح المحاسبي على أساس الاستحقاق		XXX
يضاف: مصروف الاستهلاك		XX
يطرح: مكاسب بيع أراضي		(XX)
التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية قبل احتساب التغير في بنود رأس المال		XXX
يضاف: (نقص الاصول المتداولة، وزيادة المطلوبات المتداولة)		
زيادة رصيد الدائنين	XX	
نقص رصيد المدينين	XX	
	XXX	XXX
يطرح: (زيادة الاصول المتداولة، ونقص المطلوبات المتداولة)		
زيادة رصيد المدينين	(XX)	
زيادة رصيد المخزون	(XX)	
زيادة المصروفات المدفوعة مقدم	(XX)	
نقص المصروفات المستحقة	(XX)	
	XXX	XXX
صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية		XXX

2.قرارات التمويل

يعتبر قرار التمويل من أهم القرارات الاستراتيجية في المؤسسة، كغيره من القرارات، كقرار الاستثمار، وقرار توزيع الارباح إن لم نقل أهمها، لأنه على أساسه تتخذ باقي القرارات المالية.

1.2 مفهوم قرار التمويل.

يتمثل في عرض الاموال في المؤسسة والذي يتم من خلاله تحديد المزيج الأمثل لمصادر التمويل المختلفة، سواء كانت مملوكة أو مقترضة. (المناصير، 2010، ص39) ويغطي قرار التمويل ثلاثة قرارات رئيسية هي:-

- اختيار الهيكل المالي، أي التوزيع بين الأموال المقدمة من طرف المساهمين والديون المالية.
- سياسة توزيع الأرباح، أي الاختيار بين إعادة استثمار النتيجة (احتجاز ارباح)، وبين توزيع الارباح على المساهمين.
- الاختيار بين التمويل الداخلي (التمويل الذاتي)، والتمويل الخارجي (الأموال المقدمة من طرف المساهمين أو الاستدانة المالية). (النعيمي و التميمي، 2010 ص341)

2.2 مصادر التمويل:-

1.2.2 التمويل قصير الأجل :-

يقصد بالتمويل قصير الاجل تلك الاموال التي تحصل عليها المنشأة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عن سنة. (خيروش، 1999، ص129) ويعتبر هذا النوع من التمويل بطبيعته مشكلة مستمرة للمنشأة التي تحتاج اليه. إن طبيعة عمل المنشأة هو الذي يحدد حاجتها أو عدمه لهذا النوع من التمويل. حيث أن التمويل لا يوظف للاستثمار في الاصول الثابتة، لذا فإن الشركات التي تشكل أصولها الثابتة نسبة كبيرة من مجموع أصولها لا تواجه مشكلة التمويل قصير الأجل بالدرجة التي تواجهه الانواع الاخرى من الشركات التي تقل فيه نسبة الاصول الثابتة الى مجموع الاصول.

هذا ويرى الباحثان من ناحية الربحية أن التمويل بالقروض قصيرة الأجل أقل تكلفة من التمويل بالقروض طويلة الأجل أو سندات الدين وبالتالي أكثر ربحية وذلك لأن أسعار الفائدة القصيرة الأجل تكون أدنى عادة من أسعار الفائدة الطويلة الأجل، وكذلك الاقتراض القصير الأجل يعطي الشركة مرونة أكبر، وذلك لأن الشركة تستطيع أن تسدد القرض القصير الأجل عند استحقاقه أو تجدده بحسب احتياجاتها للأموال.

1.1.2.2 الائتمان التجاري

ويقصد به الديون التجارية التي يمنحها الموردون لعملائهم من المؤسسات التجارية بسبب البضائع والخدمات (هواري، 1995، ص113)، وكذلك هو شكل من أشكال التمويل القصير الأجل والمستخدم في غالبية قطاعات النشاطات التجارية والصناعية ويقصد به شراء البضائع بالآجل.(حسون، 1996، ص240)

2.1.2.2 الائتمان المصرفي

ويقصد به القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المنشآت من البنوك.(هنيدي، 1998، ص35)، والائتمان المصرفي هو من المشروعات المختلفة بم تحتاجه من أموال لتمويل عملياتها التجارية وذلك نظير فائدة معينة. (توفيق، 1980، ص420)

ويأتي هذا النوع من الائتمان في المرتبة الثانية بعد الائتمان التجاري، وذلك من حيث درجة اعتماد المنشأة عليه كمصدر للتمويل قصير الاجل.

3.1.2.2 الائتمان الايجاري

هو عملية استئجار أصل معين لمدة توافق مدة حياة الأصل المستأجر. (Zvi Bodie, Robert Merton, Op cit, p468) وبالتالي فإن الائتمان الايجاري هو عقد بين المؤسسة والبنك يقوم من خلاله البنك بتأجير أصل

معين حسب طلب المؤسسة، بحيث يمكن للمؤسسة شراء هذا الأصل في نهاية العقد.

2.2.2 التمويل المتوسط والطويل الأجل:-

1.2.2.2 الاسهم العادية.

وهي سند ملكية تعطي لحاملها الحق في اتخاذ القرار في المؤسسة، إذ يعتبر حامل السهم من مسيري المؤسسة. (Jean & Jacqueline,2000,P357)

2.2.2.2 الاسهم الممتازة.

وهي هجين، يحمل خصائص السهم كما يحمل خصائص السند في نفس الوقت، بحيث يعطي لحامله الأولوية في توزيعات الأرباح.(عباس، 2008، ص279)

3.2.2.2 السندات.

وهي عبارة عن نوع من القروض طويلة الأجل التي تنقسم الى عدة أجزاء متساوية القيمة يسمى كل منها سند.(هنيدي، 1995، ص99). وتلتزم المنشأة بسداد الفائدة وأصل القرض في تواريخ معينة لحملة السندات، ويرجع ذلك إلى أن السندات تمثل نوع من أنواع الاقتراض طويل الأجل الذي تحصل عليه المنشأة بموجب عقد معين ما بين أصحاب السندات والمنشأة وذلك بضمان طرف ثالث عادة أحد المصارف الذي يراقب عملية الاتفاق ويمثل المقرضين (حملة السندات) ويعمل على التأكد من التزام المنشأة بالاتفاق المبرم. وتمتد فترة استحقاق السندات عادة من 20 الى 30 سنة، وتطرح السندات للاكتتاب العام، وبالتالي يتم تسويتها بين مجموعة المستثمرين في سوق المال. ومن أنواع السندات (العمار، 1997، ص12). السندات المضمونة بأصول، والسندات العادية الغير مضمونة بأصول، والسندات القابلة للتحويل، وسندات الدخل، والسندات ذات العائد المتغير.

4.2.2.2 الأرباح المحتجزة:-

تمثل الارباح المحتجزة مصدراً هاماً يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمنشأة وتمثل الأرباح المحتجزة هذا الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة لغرض إعادة استثماره. (هنيدي، 1995، ص3) وتعتبر الارباح المحتجزة من أهم مصادر تمويل عمليات النمو والتوسع الاقتصادي كما تستخدم في حالة المنشآت التي تعاني من المشاكل المالية كتلك التي ترغب في تخفيض ديونها أو المنشآت التي تواجه ظروف اقتصادية متقلبة. وفي مثل هذه الظروف يتم احتجاز الارباح لتوفير متطلبات السيولة. (التويرقي، 1999، ص211) وتفضل المنشآت تمويل احتياجاتها طويلة الأجل باستخدام الارباح المحتجزة وذلك لتجنب زيادة حقوق التصويت والمشاركة في السيطرة (في حالة اصدار أسهم) أو لتجنب الاعباء الثابتة التي تترتب على بيع الأوراق المالية (في حالة اصدار سندات).

وبناء على ما تقدم نجد أن هناك تنوع لمصادر التمويل المتاحة لمنشآت الأعمال، فهناك التمويل قصير الأجل والمتمثل في الائتمان التجاري والائتمان المصرفي والائتمان الايجاري، وهناك أيضا التمويل المتوسط وطويل الأجل والمتمثل في الأسهم العادية والممتازة والسندات والأرباح المحتجزة، هذا ولكل مصدر من هذه المصادر مزايا وعيوب خاصة بها سواء بالنسبة للمستثمر أو المنشأة المعنية، لذلك يرى الباحثان أنه ينبغي الحرص عند المفاضلة بين مصادر التمويل واختيار المصدر الذي يخدم هدف المنشأة والمستثمر.

الدراسة الميدانية :

مجتمع و عينة الدراسة :

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة في المصارف التجارية الليبية المسجلة في سوق الاوراق المالية والتي يبلغ عددها (5) مصارف تجارية وهي:

1- مصرف التجارة والتنمية

2- المصرف التجاري الوطني

3- مصرف الوحدة

4- مصرف الصحاري

5- مصرف الجمهورية

وقد تم توزيع عدد 50 استمارة استبيان على المستهدفين (مدراء، مدراء فروع، نواب مدراء، رؤساء أقسام، مراجعين داخليين) وأن عدد الاستمارات المستردة والصالحة للتحليل 40 استمارة أي بنسبة استجابة 80% .

الصدق والثبات بطريقة الفاكرونباخ :

تم تقدير الصدق والثبات من خلال مقياس (الفا) Alpha- Cronbach فاذا زاد هذا المقياس عن 0.60 امكن الاعتماد على نتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع ، ويتم حساب معامل الثبات عن طريق النسبة المئوية للجذر التربيعي لمعامل الصدق (قيمة الفا) وقد جاءت قيمة كل من معاملي الصدق والثبات كما يلي بالجدول رقم (2) .

جدول رقم (1) مقاييس الصدق والثبات وفقاً لاختبار الفاكرونباخ

البيان	معامل الصدق (قيمة ألفا)	معامل الثبات
معامل الفاكرونباخ	83.3	90.71

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

يوضح الجدول (1) ان قيمة كل من معاملي الصدق والثبات بلغت (83.3% ، 90.71%) على الترتيب ، وهي نسبة عالية مما يؤكد امكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الاحصائية وامكانية تطبيقها على مجتمع الدراسة .

تحليل البيانات عن المشاركين:

جدول رقم (2) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدارسة

المتغير	بدائل الاجابة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	30	75
	دبلوم عالي	7	17.5
	ماجستير	2	5
	دكتوراه	1	2.5
	المجموع	40	100
التخصص العلمي	محاسبة	20	50
	اقتصاد	3	7.5
	ادارة أعمال	4	10
	علوم مالية ومصرفية	10	25
	نظم معلومات	3	7.5
	تخصص اخر	0	-
	المجموع	40	100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	4	10
	من 5 سنوات الى اقل من 10 سنوات	13	32.5
	من 10 سنوات الى اقل من 15 سنة	15	37.5
	من 15 سنة فاكثر	8	20
	المجموع	40	100
المركز الوظيفي	مدير	-	
	مدير الفرع	5	12.5
	نائب مدير الفرع	5	12.5
	مراجع داخلي	5	12.5
	رئيس قسم	10	25
	اخرى	15	37.5
	المجموع	40	100

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

- يتبين من الجدول رقم (2) ان غالبية افراد عينة الدراسة لديهم مؤهل علمي جامعي (بكالوريوس) حيث بلغ عددهم (30) فرداً وبنسبة (75%)

، ثم يليهم مؤهل فوق الجامعي (دبلوم عالي) حيث بلغ عددهم 7 افراد وبنسبة (17.5%) ، ثم يليهم مؤهل فوق الجامعي (ماجستير) حيث بلغ عددهم 2 افراد وبنسبة (5 %) ، ثم يليهم مؤهل فوق الجامعي (دكتوراه) حيث بلغ عددهم فردا واحداً وبنسبة (2.5%) ، ويمكن القول بان افراد عينة الدراسة من العينات مؤهلة اكاديمياً.

- يتبين من الجدول ان المبحوثين حسب تخصصاتهم العلمية ، نجد ان الغالبية متخصصين في المحاسبة حيث بلغ عددهم 20 فرداً وبنسبة (50%) ، يليهم المتخصصين في العلوم المالية والمصرفية ، حيث بلغ عددهم 10 افراد وبنسبة (25%) ، يليهم المتخصصين في ادارة أعمال حيث بلغ عددهم 4 افراد وبنسبة (10%) ، يليهم المتخصصين في الاقتصاد ونظم المعلومات حيث بلغ عددهم 3 افراد وبنسبة (7.5%) . ويمكن القول ان اراء عينة الدراسة معبرة بصورة جيدة لإلمامهم بموضوع الدراسة مما يجعلها اكثر واقعية.
- يتبين من الجدول ان هنالك عدد (15) فرداً وبنسبة (37.5%) لديهم خبرة تتراوح من 10- واقل من 15 سنة ، وعدد (13) فرداً وبنسبة (32.5 %) خبرتهم تتراوح من 5- واقل من 10 سنوات ، وعدد (8) افراد وبنسبة (20%) لديهم خبرة اكثر من 15 سنة ، وعدد (4) افراد وبنسبة (10%) خبرتهم تقل عن 5 سنوات ، ويلاحظ ان غالبية افراد العينة يتمتعون بخبرة كافية للإدلاء برأيهم بصورة واضحة مما يعطى الدراسة قوة وصدق.
- يتبين من الجدول ان المركز الوظيفي لعينة الدراسة منهم 15 موظف وبنسبة (37.5%) يعملون في اقسام المصرف المختلفة مثل قسم التمويل ، الاستثمار ، الحسابات الجارية ، وعدد 10 رؤساء اقسام بنسبة (25%) ، وعدد (5) مدراء فروع و عدد (5) نواب فروع ، وعدد

(5) مراجعين داخليين . ويلاحظ ان هنالك تناسب في توزيع المراكز الوظيفية لأفراد عينة الدراسة .

اختبار الفروض وتحليل النتائج :

يعرض الباحثان نتائج المعالجات الاحصائية التي اجريت على فقرات الاستبانة وذلك من خلال تحليلها ومناقشتها ، وتحديد مدى الدلالة الاحصائية لكل منها في معرفة اثر الافصاح المحاسبي عن قائمة التدفقات النقدية على فاعلية قرارات التمويل ، وذلك باستخدام الحاسب الالي عن طريق برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من خلال الاساليب الاحصائية المناسبة لتحليل استمارات الاستبيان كما يلي :

1. التحليل الوصفي للمتوسطات المعيارية والوزن النسبي لفقرات الاستبانة المختلفة ..

2. اختبار(One sample – t test) للعينة الواحدة للفرق بين متوسط العينة والمتوسط المحايد (3) لفقرات الاستبانة المختلفة وتقدير الوزن النسبي بهدف قياس درجة الاستجابة الايجابية او السلبية لفقرات الاستبانة لدى فئات المبحوثين كالاتي :

أ. تكون الفقرات ايجابية بمعنى ان افراد العينة يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.02) ، وبمستوى معنوية اقل من (0.05) والوزن النسبي اكبر من 60% .

ب. تكون الفقرة سلبية بمعنى ان افراد العينة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة T المحسوبة اقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.02) ، وبمستوى معنوية اقل من (0.05) والوزن النسبي اقل من 60% .

ج. تكون اراء العينة في الفقرة محايدة اذا كانت غير معنوية أي مستوى المعنوية لها اكبر من (0.05) والوزن النسبي لها يقرب من 60% .

وبناء على ما سبق تقدر الاهمية النسبية لفقرات الاستبانة طبقاً للمقياس الموضوع بالجدول (3) كالاتي :

جدول (3) مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط المعياري لفقرات الاستبانة

المتوسط المعياري	الاهمية النسبية
اقل من 2	قليلة الاهمية
من 2- اقل من 3	قليلة
من 3- اقل من 3.75	متوسطة
من 3.75- اقل من 4.5	مرتفعة
من 4.5- 5	مرتفعة جدا

تحليل ومناقشة محاور الدراسة :

اولاً : المتغير التابع (قرار منح التمويل)

جدول رقم (4) نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T.test) للمتغير التابع (قرار منح التمويل)

م	العبارات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الاهمية النسبية
1	مقابلة العملاء ضرورية لمعرفة احتياجاتهم التمويلية وعرض الخدمات المتوفرة .	4.3	%86	0.642	12.808	0.000	موافقة مرتفعة
2	يصمم المصرف طلب منح التمويل والذي يتضمن جميع البيانات الاساسية التي تسرع من اتخاذ قرار منح التمويل.	4.4	%88	0.719	12.323	0.000	موافقة مرتفعة
3	الكشف المبدئي لطلب العميل فور تقديمه ومطالبة	3.9	%78	0.781	7.287	0.000	موافقة مرتفعة

	العميـــــل بـــــاي مستندات اخرى .						
4	يطلب المصرف من العميل مرة واحدة كافـــة البيانـــات والمستندات لتوفير المعلومـــات عـــن كافـة مخـاطر مـنح التمويل.	2.1	%42	0.972	-5.855	0.000	عدم موافقة
5	لا يتخذ المصرف قرار منح التمويل لطلب غير مستوفي الشروط مهما كانت مكانة العميل .	2.7	%54	0.784	-2.419	0.000	عدم موافقة
6	يقوم المصرف بمتابعة حركة حسابات العميل بهدف التعرف على مدى توافق التمويل مع طبيعة النشاط الممول .	3.4	%68	0.923	2.741	0.000	موافقة متوسطة
7	تحليل المخاطر والضمانات بطريقة جيدة يساعد كثيرا في سهولة وسرعة اتخاذ قرارات منح التمويل .	4.5	%90	0.768	12.356	0.000	موافقة مرتفعة
المؤشر الكلي		3.61	%72	0.798	4.834	0.000	موافقة متوسطة

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

يوضح الجدول (4) نتائج اختبار T للعينة الواحدة حول العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية قرار منح التمويل

المصرفي، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ ان هنالك تباين في درجات الاستجابة لدى فئات المبحوثين حول فقرات الجدول كالاتي :

تميزت الفقرات (1 ، 2 ، 3 ، 7) بإيجابية مرتفعة في محتواها في رأي المبحوثين حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (86% ، 88% ، 78% ، 90%) على الترتيب ، اما الفقرة (6) فقد تميزت بإيجابية متوسطة حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات لها (68%) ، وجميعها اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) ، وبقيم T الموجبة ومعنوية على مستوى دلالة (0.05) مؤكدا ايجابية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها(0.642، 0.719 ، 0.781 ، 0.923 ، 0.768) وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي .

كما اوضحت النتائج وجود استجابات سلبية بين اراء المبحوثين في الفقرات (4 ، 5) حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (42% ، 54%) على الترتيب وهي اقل من الوزن النسبي المحايد (60%) وبقيم T السالبة ومعنوية على مستوى دلالة (0.05) مؤكدة سلبية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها (0.972 ، 0.784) وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي . كما اكدت النتائج ايضاً عدم وجود فقرات ذات استجابة محايدة في محتواها في اراء فئات المبحوثين .

وبصفة عامة توضح النتائج وعلى مستوى جميع الفقرات ان الوزن النسبي بلغ (72%) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) ، و بلغ الانحراف المعياري لها (0.798) وهو اقل من الواحد الصحيح ، والقيمة المطلقة T المحسوبة (4.834) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.021) وبمستوي معنوية (0.000) ، مما يدل على ان غالبية اراء افراد عينة الدراسة

يرون هنالك علاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي . وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة خليل 2012م .

ثانياً : المتغير المستقل (الافصاح عن معلومات التدفقات النقدية)

المحور الاول : اهتمام المصارف التجارية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها يساعد في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي .

جدول رقم (5) يوضح نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T.test) للمحور المستقل الاول

م	العبارات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الاهمية النسبية
1	تتم مطالبة العملاء بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية عند طلب التمويل.	2.3	%46	1.254	-3.530	0.000	عدم موافقة
2	تولي ادارة المصرف اهتماما كبيرا للمعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية .	2.6	%52	0.846	-2.992	0.000	عدم موافقة
3	تسهم معلومات قائمة التدفقات النقدية في اضافة معلومات جديدة لا تتوفر في قائمتي الدخل والمركز	3.5	%70	0.978	3.234	0.000	موافقة متوسطة

	المالي.						
4	المعلومات الجديدة التي توفرها قائمة التدفقات النقدية لها تأثير على قرار منح التمويل .	2.2	%44	0.789	-6.415	0.000	عدم موافقة
5	معلومات قائمة التدفقات النقدية تساعد في تكوين رأي واضح في قرار منح التمويل .	2.4	%48	0.891	-4.261	0.000	عدم موافقة
6	معلومات قائمة التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الاداء النقدي الذي يعكس حقيقة الصعوبات التي تواجه العميل	3.6	%72	0.943	4.024	0.000	موافقة متوسطة
المؤشر الكلي		2.77	%55	0.9502	-1.531	0.000	عدم موافقة

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

يوضح الجدول (5) نتائج اختبار T للعينة الواحدة حول اهتمام المصارف التجارية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها يساعد في اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي ، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ ان هنالك تباين في درجات الاستجابة لدى فئات المبحوثين حول فقرات الجدول كالاتي :

تميزت الفقرات (3 ، 6) بإيجابية متوسطة في محتواها في رأي المبحوثين حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (70% ، 72%) على الترتيب وهي اعلى من الوزن النسبي المحايد (60%) ، وبقيم T الموجبة ومعنوية على

مستوى دلالة (0.05) مؤكدا ايجابية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها (0.978 ، 0.943) وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي .

كما اوضحت النتائج وجود استجابات سلبية بين اراء المبحوثين في الفقرات (1، 2 ، 4 ، 5) حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (46% ، 52% ، 44% ، 48 %) على الترتيب وهي اقل من قيم الوزن النسبي المحايد (60%) وبقيم T السالبة ومعنوية على مستوى دلالة (0.05) مؤكدة سلبية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها (1.254، 0.846، 0.789، 0.891) وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي . كما اكدت النتائج ايضاً عدم وجود فقرات ذات استجابة محايدة في محتواها في اراء فئات المبحوثين .

وبصفة عامة توضح النتائج وعلى مستوى جميع الفقرات ان الوزن النسبي بلغ (55%) وهو اقل من الوزن النسبي المحايد (60%) ، و بلغ الانحراف المعياري لها (0.9502) والقيمة المطلقة T المحسوبة (1.531-) وهي اقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.021) وبمستوي معنوية (0.000) مما يدل على ان غالبية اراء افراد عينة الدراسة يرون عدم وجود اهتمام من قبل المصارف التجارية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل عملائها عند اتخاذ قرار منح التمويل المصرفي ، وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة شقلوف (2002) ودراسة الباقوري (2006) في ان المصارف الليبية لا تهتم بقائمة التدفقات النقدية عند قرار منح التمويل .

المحور الثاني : العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي .

جدول رقم (6) يوضح نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T.test) للمحور المستقل الثاني

م	العبارات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الاهمية النسبية
1	توجد علاقة بين تحليل المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وقرار منح التمويل.	3.4	%68	1.012	2.5	0.000	موافقة متوسطة
2	تساعد المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في تقييم المخاطر المالية للعميل طالب التمويل.	3.7	%74	0.982	4.507	0.000	موافقة متوسطة
3	تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بمنح التمويل	4.1	%82	0.781	8.914	0.000	موافقة مرتفعة
4	توفر المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية مؤشرات عن اداء العميل طالب التمويل .	4.3	%86	0724	11.363	0.000	موافقة مرتفعة

5	يســـهم الاهتمـــام بتحليـــل قائمـــة التـدفقات النقديـة فـــي تجنـــب المخـاطر الماليـة للعميـــل طالـــب التمويل .	3.1	%62	0.751	0.842	0.000	موافقة متوسطة
6	لا يتم منح التمويل للعميل الا من خلال تحليل قائمة التدفقات النقدية	2.6	%52	0.936	-2.702	0.000	عدم موافقة
المؤشر الكلي		3.53	70.6	0.8643	3.879	0.000	موافقة متوسطة

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

يوضح الجدول (6) نتائج اختبار T للعينة الواحدة حول العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي ، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ ان هنالك تباين في درجات الاستجابة لدى فئات المبحوثين حول فقرات الجدول كالاتي :

تميزت الفقرات (3 ، 4) بإيجابية مرتفعة في محتواها في رأي المبحوثين ، بينما تميزت الفقرات (1 ، 2 ، 5) بإيجابية متوسطة ، ، حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (82% ، 86% ، 68% ، 74% ، 62%) على الترتيب وهي اعلى من الوزن النسبي المحايد (60%) ، وبقيم T الموجبة ومعنوية على مستوى دلالة (0.05) مؤكدا ايجابية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها (1.012 ، 0.982 ، 0.781 ، 0724 ، 0.751 ، 0.936) على الترتيب ، وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم

تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي . كما اكدت النتائج ايضاً عدم وجود فقرات ذات استجابة محايدة في محتواها في اراء فئات المبحوثين .

وبصفة عامة توضح النتائج وعلى مستوى جميع الفقرات ان الوزن النسبي بلغ (70.6%) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) ، كما بلغ الانحراف المعياري لها (0.8643) ، والقيمة المطلقة T المحسوبة (3.879) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.021) وبمستوي معنوية (0.000) مما يدل على ان غالبية اراء افراد عينة الدراسة يؤكدون على وجود علاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي . وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة بابكر (2014م) ، ودراسة دحدوح (2008م) في ان قائمة التدفقات النقدية تساعد في تحليل المخاطر المالية للعميل طالب التمويل.

المحور الثالث : العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي .

جدول رقم (7) يوضح نتائج اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T.test) للمحور المستقل الثالث

م	العبارات	الوسط الحسابي	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig	الاهمية النسبية
1	تمكن المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من تحديد المركز النقدي للعميل طالب التمويل.	4.3	%86	0.953	8.632	0.000	موافقة مرتفعة
2	يساعد الافصاح						

	عن معلومات التدفقات النقدية في زيادة كفاءة قرار منح التمويل	3.6	%72	1.024	3.706	0.000	موافقة متوسطة
3	تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية في تحسين فهم ادارة التمويل عن نشاط العميل طالب التمويل	3.4	%68	0.749	3.378	0.000	موافقة متوسطة
4	تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل في التعرف على مدى قدرة منشاة العميل على توليد تدفقات نقدية ذاتياً .	3.8	%76	0.856	5.918	0.000	موافقة متوسطة
5	تعتبر معلومات التدفقات النقدية من نشاط التشغيل ذات اهمية للحكم على نوعية وجودة الارباح التي تحققها	4.3	%86	0.743	11.073	0.000	موافقة مرتفعة

	منشاة العميل.						
6	تسهم المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية من نشاط التشغيل في معرفة مدى قدرة العميل على تدوير النقدية	3.5	%70	0.894	3.538	0.000	موافقة متوسطة
المؤشر الكلي		3.82	%76	0.8698	5.963	0.000	موافقة متوسطة

المصدر : اعداد الباحثان من واقع بيانات برنامج SPSS

يوضح الجدول (7) نتائج اختبار T للعينة الواحدة حول العلاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي ، وبفحص نتائج الجدول يلاحظ ان هنالك تباين في درجات الاستجابة لدى فئات المبحوثين حول فقرات الجدول كالاتي :

تميزت الفقرات (1 ، 5) بإيجابية مرتفعة في محتواها في رأي المبحوثين حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات (86%) للكل ، اما الفقرات (2 ، 3 ، 4 ، 6) فقد تميزت بايجابية متوسطة حيث بلغت قيم الوزن النسبي للمتوسطات لها (72% ، 68% ، 76% ، 70%) على الترتيب ، وجميعها اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) ، وبقيم T الموجبة ومعنوية على مستوى دلالة (0.05) مؤكدا ايجابية هذه الفقرات ، كما بلغت قيم الانحرافات المعيارية لها (0.953 ، 1.024 ، 0.749 ، 0.856 ، 0.743 ، 0.894) وهي اقل من الواحد الصحيح مما يدل على عدم تشتت الاجابات عن متوسطها الحسابي .

وبصفة عامة توضح النتائج وعلى مستوى جميع الفقرات ان الوزن النسبي بلغ (76%) وهو اكبر من الوزن النسبي المحايد (60%) ، و بلغ الانحراف المعياري لها (0.8698) وهو اقل من الواحد الصحيح ، والقيمة المطلقة T المحسوبة (5.963) وهي اكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (2.021) وبمستوي معنوية (0.000) ، مما يدل على ان غالبية اراء افراد عينة الدراسة يرون هنالك علاقة بين المعلومات المفصح عنها في قائمة التدفقات النقدية وفاعلية قرار منح التمويل المصرفي . وهي نتيجة تتفق مع ما توصلت اليه دراسة خليل 2012م .

النتائج والتوصيات

اولاً : النتائج

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية التي يفصح عنها العملاء بهدف الحصول على التمويل وبين قرار منح أو رفض التمويل لهؤلاء العملاء وقد أسفرت هذه الدراسة عن عدة نتائج من أهمها :-

1. لا تهتم المصارف التجارية الليبية بطلب تقديم قائمة التدفقات من العملاء عند اتخاذ قرار منح التمويل .
2. يوجد قصور في فهم المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية في المصارف التجارية الليبية .
3. شروط منح التمويل في المصارف التجارية الليبية لا يعتمد على تقديم بيانات عن موقف السيولة لدى العميل وجودة ارباحه ، وهذا لا يعرف الا من خلال معلومات قائمة التدفقات النقدية .
4. هنالك علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وتحليل المخاطر المالية المرتبطة بمنح التمويل المصرفي.

5. هنالك علاقة بين معلومات قائمة التدفقات النقدية المفصح عنها من قبل العملاء وفاعلية قرار منح التمويل .

ثانياً : التوصيات :

1. ضرورة الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية عند منح التمويل المصرفي .
2. نشر الوعي بمفهوم قائمة التدفقات النقدية في البيئة المصرفية .
3. يجب اجراء تعديلات على شروط منح التمويل لتشمل قائمة التدفقات النقدية وكيفية استخدامها في الكشف عن موقف العميل المالي .
4. اجراء المزيد من البحوث والدراسات في مجال المحاسبة عن قائمة التدفقات النقدية في المصارف الليبية .

المصادر المراجع :

أولا: المراجع العربية.

-احمد ، عماد محمد رياض (2013). قياس اثر الافصاح المحاسبي عن التدفقات النقدية على عوائد الاسهم المتداولة في سوق الاسهم السعودي ، دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، المجلد الثاني، ص 1543-1586.

-بابكر ، بشير بكري عجيب (2014). **جودة معلومات قائمة التدفقات النقدية واثرها في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية**، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية التجارة .

-جمام، محمود؛ دباش، أميرة (2015). **أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية**، العدد الرابع، الجزائر: مجلة البحوث الاقتصادية والمالية.

-توفيق، جميل أحمد (1980). **الادارة المالية**، جامعة القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

-حسون، توفيق (1996). **الادارة المالية، قرارات الاستثمار وسياسة التمويل**، دمشق: منشورات جامعة دمشق

-خيروش، حسني علي (1999). **الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع.

- الباقوري ، عبدالمجيد(2006). **مدى كفاية الافصاح في التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية ومدى الاستفادة منه من قبل مصرف ليبيا المركزي**، رسالة ماجستير غير منشورة، اكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات العليا للعلوم الادارية والمالية، ليبيا ، طرابلس.

-الحصادي، سالم ابراهيم (2005). **تحليل القوائم المالية**، الطبعة الاولى، بنغازي: دار الكتب الوطنية.

-المناصير، سفيان خليل (2010).**القرارات المالية وأثرها في تحديد القرارات الاستراتيجية**، الطبعة الاولى، عمان: دار جليس الزمان.

-العمار، رضوان وليد (1997). **أساليب في الادارة المالية مدخل الى قرارات الاستثمار وسياسات التمويل**، الطبعة الاولى، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-النعيمي، عدنان تايه ؛ التميمي، أرشد فؤاد (2010). **الادارة المالية (الاسس العلمية والتطبيقية)**، الطبعة الاولى، الاردن: دار وائل.

- دحدوح، حسين أحمد (2008). دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية ، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية** -المجلد - 24 العدد الثاني، ص ص 203-235.

-خليل ، محمد احمد ابراهيم (2012). تطوير نموذج للتنبؤ بالتعثر المالي ، للشركات باستخدام معلومات التدفقات النقدية في ضوء تداعيات الازمة المالية العالمية، دراسة تحليلية انتقادية، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني، المجلد الاول، ص ص 73 - 116.

- شقلوف ، فرج (2002). **مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق المعايير الدولية ذات العلاقة بالإفصاح في القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة ، اكاديمية الدراسات العليا، مدرسة الدراسات العليا للعلوم الادارية والمالية، ليبيا، طرابلس.

-عباس، علي (2008). **الادارة المالية**، الطبعة الاولى، الاردن: دار اثراء.

-عبدالمجيد، محمد يوسف (2016) **مقاييس الاداء المالي المبنية على التدفقات النقدية وأثرها على قرارات منح الائتمان المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا.

-على ، عبدالعزيز عبدالله (2009). **تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في اتخاذ قرارات منح الائتمان المصرفي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

-نور، عبدالناصر ابراهيم؛ صيام، وليد زكريا؛ خداش، حسام الدين (2005). **أصول المحاسبة المالية**، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

-هندي، منير ابراهيم (1998). **ادارة الاسواق والمنشآت المالية**، الطبعة الاولى، الاسكندرية: منشأة المعارف.

-هندي، منير ابراهيم (1995). **الادارة المالية واسواق رأس المال**، الطبعة الاولى، الاسكندرية: منشأة المعارف.

-هواري، سيد (1995). **الاستثمار والتمويل**، الطبعة الاولى، القاهرة: دار الجامعة.

-المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية،2006

ثانيا: المراجع الأجنبية.

- Zvi Bodie, Robert Merton, Finance, Pearson, France, 2001

- FASB, Statement of Cash Flows, No 95

- Jean Barrean, Jacqueline Delahaye, Gestion Ffinanciere manuel et application, gedition, DUNOD, Paris, 2000.

- J.A. Largay and C.P. Stic Kney, Cash Flows, Rotio Analysis and the W.T. Grant Bankruptcy.

Financial Analysts Journal (Huly August 1980, PP.50-54